



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والأربعون (١١ حزيران/يونيه -
٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والستون

الملحق رقم ١٦ (A/62/16)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والستون
الملحق رقم ١٦ (A/62/16)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والأربعون (١١ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2213

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - تنظيم الدورة	١٧-١	١
ألف - جدول الأعمال	٦-٢	١
باء - انتخاب أعضاء المكتب	١١-٧	٢
جيم - الحضور	١٥-١٢	٣
دال - الوثائق	١٦	٤
هاء - اعتماد تقرير اللجنة	١٧	٤
الثاني - تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة	٢٥-١٨	٥
تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة	٢٥-١٨	٥
الثالث - المسائل البرنامجية	٩٧-٢٦	٧
ألف - تخطيط البرامج	٣٥-٢٦	٧
الخبرة المكتسبة في عملية التخطيط والميزنة	٣٥-٢٦	٧
باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٧٦-٣٦	١٠
التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في		
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٧٦-٣٦	١٠
جيم - التقييم	٩٧-٧٧	٣٠
١ - التقييم المتعمق للشؤون السياسية	٩٤-٧٧	٣٠
٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين بشأن		
التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية	٩٧-٩٥	٣٥
الرابع - مسائل التنسيق	١٣٦-٩٨	٣٦

ألف - تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧	١١٦-٩٨	٣٦
باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٣٦-١١٧	٤٠
الخامس - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها	١٥٩-١٣٧	٤٤
السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة	١٦٣-١٦٠	٤٨
المرفقات		
الأول - جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة		٥١
الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين		٥٢

الفصل الأول

تنظيم الدورة

- ١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ ودورها الموضوعية في الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ١٣ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

- ٢ - يرد جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- ٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١ أيار/مايو، وُجِّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2007/L.2) التي تفيد بأنه لا توجد حاليا تقارير لوحدة التفتيش المشتركة متاحة لكي تنظر فيها اللجنة.

- ٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، أبلغت اللجنة كذلك بأنه، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، لن تكون أي تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة للعرض على الدورة السابعة والأربعين.

برنامج العمل

- ٥ - في الجلسة الثانية المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، وُجِّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2007/L.1/Rev.1) التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

- ٦ - وفي تلك الجلسة نفسها، كان معروضا على اللجنة ورقة غير رسمية تبين برنامج العمل الأولي والمؤقت لدورها السابعة والأربعين. وأقرت اللجنة برنامج عمل الدورة الأولي والمؤقت، على أساس أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١ أيار/مايو، انتخبت اللجنة بالتزكية رون آدم (إسرائيل) رئيساً للجنة في دورتها السابعة والأربعين.
- ٨ - وفي تلك الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة بالتزكية عضوي مكتبها التاليين في الدورة السابعة والأربعين: نائب الرئيس: إيغور ف. فيسنكو (بيلاروس)؛ والمقرر: رودريغو يانينز بيلغرم (جمهورية فنزويلا البوليفارية).
- ٩ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتزكية إريك فرانك سيزونو (بنن) نائباً لرئيس اللجنة للدورة السابعة والأربعين.
- ١٠ - وفي الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتزكية رن ييشنغ (الصين) نائباً لرئيس اللجنة للدورة السابعة والأربعين.
- ١١ - وفيما يلي أعضاء المكتب للدورة السابعة والأربعين للجنة:

الرئيس:

رون آدم (إسرائيل)

نواب الرئيس:

إيغور ف. فيسنكو (بيلاروس)

إريك فرانك سيزونو (بنن)

رن ييشنغ (الصين)

المقرر:

رودريغو يانينز بيلغرم (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

جيم - الحضور

١٢ - كانت الدول الأعضاء التالية ممثلة في اللجنة:

جزر القمر	الاتحاد الروسي
جمهورية أفريقيا الوسطى	الأرجنتين
جمهورية كوريا	أرمينيا
جنوب أفريقيا	إسرائيل
زمبابوي	إندونيسيا
السنغال	أوروغواي
سويسرا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الصين	إيطاليا
غانا	باكستان
فرنسا	البرازيل
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	البرتغال
كوبا	بلغاريا
كينيا	بنن
هايتي	بيلاروس
الهند	جامايكا
اليابان	الجزائر

١٣ - ومثل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

كوستاريكا	إسبانيا
ماليزيا	ألمانيا
مصر	أنغولا
المملكة العربية السعودية	أوغندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	أوكرانيا
ناميبيا	بنغلاديش
النمسا	بنما
نيبال	بولندا
نيكاراغوا	تايلند
الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية العربية السورية
البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة	السلفادور
	كرواتيا

١٤ - وكانت الصناديق والبرامج التالية ممثلة:

منظمة الأغذية والزراعة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٥ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ والمراقب المالي؛ ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ومدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ وبعض كبار المسؤولين في الأمانة العامة.

دال - الوثائق

١٦ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين في المرفق الثاني.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٧ - في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٣ تموز/يوليه، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها السابعة والأربعين (E/AC.51/2007/L.4 و Add.1-8).

الفصل الثاني

تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة

تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة

١٨ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الرابعة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في تقرير الأمين العام بشأن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/62/69). وقام ممثل لإدارة الشؤون الإدارية بعرض التقرير والرد على ما طرح من استفسارات أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٩ - نوهت عدة وفود إلى أهمية التقرير وجدواه ورحبت بالمعلومات المستكملة بشأن جهود الإصلاح الإداري ذات الأهمية الحيوية، بينما حذر أحد الوفود من أن يتضمن التقرير تكرارا وإيجازا لمحتويات وثائق أخرى.

٢٠ - ولاحظت الوفود التقدم المحرز بشأن الإصلاحات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منوهة إلى أن إدارة المعارف هامة بوجه خاص وأن التشارك في المعلومات ينبغي أن يتم بصورة منهجية. وأشار أيضا إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات الكبيرة في شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن استثمار الأموال ينبغي أن تصاحبه تحسينات في الإدارة والتنظيم الإداري، عن طريق توفير في ساعات عمل الموظفين مثلا. وأعرب عن القلق إزاء بطء تقدم الأمانة العامة في إدراج جميع الوثائق الرسمية، بجميع اللغات الرسمية، في نظام الوثائق الرسمية. وطولب بجعل نظام الوثائق الرسمية ميسرا للاستعمال بقدر أكبر.

٢١ - ولاحظت عدة وفود التقدم المحرز في مجال الممارسات المتعلقة بإدارة الميزانية والإدارة المالية، التي وُصفت بأنها "العمود الفقري" للمنظمة. ورحب أعضاء الوفود بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونوهوا إلى ضخامة التأثير الذي ستحدثه هذه المعايير في منظومة الأمم المتحدة. وردا على أسئلة تتعلق بحالة تنفيذ الأمانة العامة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أوضح ممثل إدارة الشؤون الإدارية أنه تم إنشاء لجنة توجيهية وفريق للمشروع وأن العمل جار على هذا الأساس.

٢٢ - وردا على بعض الأسئلة عن سبب عدم تناول التقرير لمسائل إدارة الموارد البشرية نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وإصلاح المشتريات، التي كان من المقرر النظر فيها خلال

الجزء الثاني من الدورة الحادية والستين المستأنفة، ذكر أمين اللجنة أنه نظرا لاقتراح الأمين العام إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام ومراعاة لما يمكن أن يترتب على المقررات التي تتخذها الدول الأعضاء في هذا الشأن من تأثير على مجالات الإصلاح الأخرى، فقد تقرر إرجاء النظر في التقارير المتعلقة بهذه المسائل.

٢٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن التقرير الموحد الأول للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ لم يُنشر بوصفه وثيقة تداولية رسمية لتتظر فيها الجمعية العامة، ومن ثم لا ينبغي الإشارة إليه في هذه الوثيقة أو أية وثيقة رسمية أخرى. وذكر أمين اللجنة أن التقرير الموحد الأول للأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ سيصدر بجميع اللغات الرسمية لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.

٢٥ - وأوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة مدى الفائدة من إعداد التقرير المشمول في بند جدول الأعمال المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، وفقا لقرار الجمعية ٢٥٤/٤٥ ألف، وأن تبث في مدى ضرورة استمرار النظر في ذلك التقرير من جانب الجمعية العامة واللجنة.

الفصل الثالث

المسائل البرنامجية

ألف - تخطيط البرامج

الخبرة المكتسبة في عملية التخطيط والميزنة

٢٦ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير الأمين العام عن الخبرة المكتسبة في عملية التخطيط والميزنة (A/62/81). وقام أحد ممثلي الأمين العام بعرض التقرير والرد على ما طرح من استفسارات خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢٧ - أعرب عن رأي مفاده أن التقرير يوفر معلومات أساسية مفصلة عن عملية التخطيط والميزنة. إلا أنه أشير أيضا إلى أنه كان من المتوقع إتاحة تقرير أكثر شمولاً يبين ما صودف من صعوبات خلال الاضطلاع بهذه العملية. وأعرب عن الارتياح بوجه عام إزاء الجهود المبذولة لتحسين عملية التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة. ومع الإقرار بالتقدم المحرز، كان هناك تسليم بأنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لصياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأشير إلى ضرورة تدعيم وتحسين العلاقة بين الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج.

٢٨ - وأعرب عن التأييد لمواصلة الأخذ بالإطار الاستراتيجي بوصفه أداة التخطيط الرئيسية. وأعرب عن التأييد أيضا لمواصلة الإبقاء على الجزء الأول: موجز الخطة. وأشير إلى أنه بالإضافة إلى خيار مواصلة أو الإبقاء على موجز الخطة أو عدم مواصلته، ثمة خيار ثالث هو تحسين ذلك الموجز. وأشير إلى أن هذا التحسين ينبغي أن يشمل إقامة روابط أوثق مع الأولويات الثماني للأمم المتحدة. وأشير إلى أن الجزء الأول مهم بالنسبة للدورة بغية الإحاطة بالأهداف الطويلة الأجل، لا سيما نظرا إلى تقليص مدة الخطة إلى سنتين. وأشير إلى أن ما يصادف من صعوبات في الاتفاق على موجز للخطة لا يتعلق دائما باختلاف الدول الأعضاء على الأهداف الطويلة الأجل، بل بالمشاكل المتصلة بتفسير الأولويات لدى صوغ المقترحات المتعلقة بالخطة.

٢٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإطار المرجعي الذي اقترحت وحدة التفتيش المشتركة وأيدته لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة يمثل أداة مفيدة للأمين العام وهيئات الرقابة من

أجل قياس التقدم المحرز باتجاه التنفيذ الفعال لنهج الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة.

٣٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ لم يغير ولاية لجنة البرنامج والتنسيق ولم يطل مسؤوليتها عن تحليل الجوانب البرنامجية للميزانية. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى وجوب عدم إبطال مسؤولية اللجنة عن استعراض الجوانب البرنامجية للميزانية. وأعرب عن التأييد لاستمرار دور اللجنة في عملية التخطيط وفي استعراض السرود البرنامجية لكفالة الاتساق بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية. وأشير إلى أن تقسيم العمل بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ينبغي أن يظل كما هو دون تغيير. ونوّه إلى ضرورة أن تتلقى الدول الأعضاء معلومات كاملة بغية اتخاذ القرارات.

٣١ - وأعرب عن التأييد لتعزيز عملية الرصد والتقييم في دورة تخطيط البرامج. وأشير إلى أن البرامج التي تمول أساساً من مصادر خارجة عن الميزانية يغلب أن تعالج بصورة أفضل مسألة تخصيص الموارد للرصد والتقييم، وإلى أنه يتعين أن تخصص البرامج الممولة من الميزانية العادية موارد لأنشطة الرصد والتقييم. وأشير أيضاً إلى أنه لا يوجد في التقرير مبرر منطقي واضح لضرورة تدريب كبار الموظفين على عملية الميزنة والتخطيط والتقييم.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢ - أشارت اللجنة إلى الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، التي قررت الجمعية العامة بموجبها أن تجري استعراضاً لشكل الإطار الاستراتيجي ومضمونه ومدته، بما في ذلك مدى ضرورة الإبقاء على الجزء الأول، بغية البت فيه بشكل نهائي في دورتها الثانية والسنتين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، يستعرض فيه الخبرات المكتسبة مع التغييرات التي أجريت في عملية التخطيط والميزنة.

٣٣ - وأوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تقرر الإبقاء على الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للسياسات في الأمم المتحدة، الذي يمثل أساساً لتخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم، على أن يبدأ نفاذه اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ب) أن تقرر مواصلة إدراج الجزء الأول: موجز الخطة، في الإطار الاستراتيجي؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام تحسين شكل الجزء الأول وتبيان الأهداف الطويلة الأجل فيه عن طريق القيام بمجملّة أمور منها التوسع في توضيح أولويات الأمم المتحدة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، وفقاً للقرارين ٢٣٥/٦١ و ٢٥٧/٥٩؛

(د) أن تؤكد من جديد أن لجنة البرنامج والتنسيق ستواصل، في إطار أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، استعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة المتفق عليها بعد اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلاً عن أي اختلافات قد تطرأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة، وفقاً لاختصاصاتها والنظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(هـ) أن تقرر أن تواصل لجنة البرنامج والتنسيق أداء دورها في مجال استعراض الإطار الاستراتيجي؛

(و) أن تقرر أن تكون السرود البرنامجية للزمّات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين وأن تطلب إلى الأمين العام كفالة الامتثال التام لذلك؛

(ز) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، تقريراً عن الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي أقرتها الجمعية العامة بعد اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين؛

(ح) أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة تدعيم أنشطة الرصد والتقييم؛

(ط) أن تطلب إلى الأمين العام كفالة إدماج التدريب على دورة تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم إدماجاً تاماً في البرنامج التدريبي للمنظمة وفي أي دورات توجيهية تُنظّم لكبار المديرين؛

(ي) أن تؤكد أن تحديد أولويات الأمم المتحدة هو من صلاحيات الدول الأعضاء، على النحو المبين في الولايات التشريعية.

٣٤ - ورأت لجنة البرنامج والتنسيق أن يستمر قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وفقاً لولايتها، استعراض مخطط الميزانية البرنامجية الذي يقترحه الأمين العام والمسائل الإدارية والميزانية المتصلة بالميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين.

٣٥ - وأعربت اللجنة عن أسفها لأن التقارير التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرتين ١٤ و ١٥ من قرارها ٢٥٧/٦٠ والفقرة ١٧ من قرارها ٢٣٥/٦١ لم تصدر بحيث يمكن النظر فيها في دورتها السابعة والأربعين.

باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٣٦ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلساتها من السابعة إلى الثانية عشرة المعقودة في ١٩ و ٢٠ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير الأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2). وكان معروضا على اللجنة أيضا الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/Rev.1) والأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6).

٣٧ - وقام ممثل الأمين العام بعرض التقرير. ورد ممثلو الأمين العام أيضا على ما طرح من استفسارات أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٨ - ذُكر أن الوثائق ذات الصلة صدرت متأخرة. وأعرب عن الأسف أيضا لحلول موعد بدء اللجنة في عملية التحليل دون توافر كراسات الميزانية بأكملها، مما حال دون أن تكرس اللجنة الاهتمام الدقيق والتفصيلي الذي يستحقه هذا الاستعراض. وكُرر التأكيد على أن الإصدار المتأخر للتقارير يحد من قدرة اللجنة على دراستها. وذُكر أيضا أنه ثمة ما يزيد عن ١٠٠٠ صفحة يتعين استعراضها، وأنه ينبغي عدم تكرار تأخير نشر الوثائق مستقبلا.

٣٩ - وذُكر أن التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبدو مرضيا. وأشار إلى وجود مواضع للتضارب المواضيعي والمفاهيمي في الترجمة. وطلب اتخاذ إجراء لمعالجة هذا التضارب على وجه السرعة.

٤٠ - وكان هناك تسليم بفائدة التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لأنه يجعل الاستعراض يركز على أهم المجالات. وفي الوقت نفسه، أكد أن النظر في التقرير الموحد

لا يحل محل المسؤولية البرنامجية للجنة عن استعراض الميزانية. وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٥، وجدت اللجنة اختلافات في بعض أبواب الميزانية بالنسبة للخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين.

٤١ - واعتُرف بأن الكثير من مؤشرات الإنجاز يبدو مناسباً ومتوافقاً؛ بيد أن التحسين لازم في بعض المجالات. وأشار على سبيل المثال إلى أن مؤشرات الإنجاز المتعلقة بمركز التجارة الدولية تبدو جيدة الصياغة وقابلة للقياس، في حين أن تلك المتعلقة بمكتب دعم بناء السلام تنزع إلى التركيز على المسائل الكمية، مثل عدد التقارير التي يتعين إنتاجها. ومع التسليم بصعوبة تحديد مؤشرات الإنجاز، ذُكر أن من المفيد زيادة التفكير في الكيفية التي تصاغ بها.

٤٢ - وفي عدد من الحالات، طُلب توضيح الأساس المنطقي المستند إليه في تحديد الحاجة إلى اقتراح إدخال تغييرات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين أو عدم اقتراح ذلك. وذُكر أنه لم يقترح إدخال تغييرات على البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية. وطُلب توضيح للكيفية التي أخذت بها في الاعتبار أعمال لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتيهما المعقودتين مؤخرًا فيما يتعلق بكل من البرنامج ١٣ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين والباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وذُكر أن اللجنتين قد أوصتا باستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وأوصتا أيضاً بأن يُطلب من المدير التنفيذي للمكتب إدراج هذه الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي وأن يقدمها إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة للنظر فيها والموافقة عليها. وفي هذا الصدد أبلغت اللجنة بأن ثمة تقارب عام بين الاستراتيجية والخطة البرنامجية لفترة السنتين. وقد بدأ المكتب في استعراض عدد من المسائل العملية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية. وستجرى معالجة مواءمة الاستراتيجية مع الإطار الاستراتيجي في سياق الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي يجري إعدادها حالياً وفقاً لمجالات النتائج المدرجة في الاستراتيجية، ويُلتَمَس فيها مواءمة الاستراتيجية وعرض الميزانية الموحدة مع الهيكل والتسميات المستعملين في البرنامج ١٣ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين والباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وستقدم الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٧ (على النحو المقترح في مشروع القرارين اللذين أوصت اللجنتان بأن يعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧) (انظر E/CN.7/2007/L.15/Rev.1، الفقرة ٤؛ و E/CN.15/2007/L.2، الفقرة ٤). وستؤخذ نتائج هذه المداولات في الاعتبار في البرنامج ١٣ من الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإذا نجحت عن ذلك أية آثار برنامجية على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستقدم التغييرات اللازمة إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، في عام ٢٠٠٨. وبالمثل، طُلب توضيح الأساس المنطقي الذي جعل نتائج أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لا تؤخذ في الحسبان في التغييرات المقترحة إدخالها على البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، طلب توضيح الأساس الذي بنيت عليه التغييرات المقترحة. وذُكر أن المناقشات الحكومية الدولية ذات الصلة ما زالت جارية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، ذُكر أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وأجزاء من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧ تحتاج إلى مزيد من التحسين والتتبع. وطُلب توضيح نوع خدمات الأمانة التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام للجنة بناء السلام، والدور الإشرافي لمكتب دعم بناء السلام فيما يتصل بصندوق بناء السلام وبالإدارات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي توجد للمكتب علاقات عمل معها. وأعرب عن رأي مفاده أن اعتماد النظام الداخلي للجنة بناء السلام من شأنه أن يشكل مؤشرا ممكنا لكفاءة توفير خدمات الأمانة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الاستراتيجية بحاجة إلى تعزيز لإظهار أن مكتب دعم بناء السلام لا يقتصر في عمله على الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة، ولإدراج إشارة إلى مهمة المكتب الرئيسية المتمثلة في تقديم توصيات لمجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، وإلى دوره الرئيسي بوصفه الرابطة المركزية بين لجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وذُكر أن عبارة "عمليات بناء السلام" ينبغي أن تنقح لأنها غير موجودة في مصطلحات الأمم المتحدة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، أعربت الأمانة العامة عن رأي مؤداه أنه نظرا إلى أن اللجنة الخامسة تنظر حاليا في التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2)، سيكون من الصعب بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق النظر في أية تغييرات يُقترح إدخالها على الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين. وأبلغت اللجنة بأنه، في وقت المناقشة الجارية في اللجنة، لم تكن الجمعية العامة قد اتخذت بعد موقفا فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في التقرير الشامل المذكور أعلاه. وفي غياب مقرر من جانب الجمعية العامة بشأن وضع ولاية منقحة فيما يتعلق بدعم عمليات بناء السلام، لم يكن بوسع اللجنة، في وقت إجراء المناقشة، أن تسدي المشورة بشأن التغييرات البرنامجية المقترحة المعروضة عليها.

٤٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٦، الشؤون القانونية، أعرب عن رأي مفاده أنه لا توجد حاجة ملحة إلى إنشاء مكتب وكيل الأمين العام، المستشار القانوني؛ وإلى تحويل الموارد من البرنامج الفرعي ١، التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة للأمم المتحدة ككل، إلى مكتب وكيل الأمين العام؛ وإلى إعادة تسمية البرنامج الفرعي ١؛ وإعادة تكليف الموظفين. وأشار إلى أنه ما دام لا يوجد تغيير في المضمون البرنامجي في الهيكل المقترح للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، فإنه لن تنتج قيمة برنامجية عن إنشاء مكتب لوكيل الأمين العام أو إعادة تسمية البرنامج الفرعي ١. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن التغيير المقترح لعنوان البرنامج الفرعي ١ وإنشاء مكتب لوكيل الأمين العام من المرجح أن يؤثر على البرنامج الفرعي ١، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستعراض والمناقشة. وذكر أنه سيكون من السابق لأوانه تغيير عنوان البرنامج الفرعي ١.

٤٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجاز المتوقع من الأمانة العامة (أ) يمكن أن يتضمن الإشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إذا بُرمج مزيد من تقاسم المسؤوليات في هذا المجال. وذكر أن الحفاظ على العلاقة بين لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أمر ضروري لإسراع خطى تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بمؤشر جديد بحاجة إلى مزيد من التبرير في نطاق الأنشطة المخططة للبرنامج الفرعي.

٤٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن تنظر الجمعية العامة في أن تدرج في الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/61/6/Rev.1) الاستكاملات التالية بشأن البرنامج الفرعي ٩، الإدارة المستدامة للغابات، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على توصية من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لبرنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى وللصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات:

البرنامج الفرعي ٩ الإدارة المستدامة للغابات الإنجازات المتوقعة

يصبح نص الإنجاز المتوقع (أ) كما يلي:

”(أ) إجراء حوار دولي فعال بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتيسير تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات“

ويصبح نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي:

”(ب) تعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الإجراءات المتفق عليها دولياً الرامية إلى تنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة توافر الموارد لهذه الغاية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية“

ويصبح نص الإنجاز المتوقع (ج) كما يلي:

”(ج) تحسين التعاون والتعاقد والتنسيق على الصعيد الدولي بشأن الغابات عن طريق زيادة فعالية وسائل التنفيذ وتحسين إدارة المعارف فيما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات“

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) كما يلي:

”(أ) القرارات والمقررات المتعلقة بتحسين الإدارة المستدامة للغابات على جميع الصعد، وبخاصة ما يهدف منها إلى التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات“

الاستراتيجية

يصبح نص الفقرة ٧-١٦ (أ) كما يلي:

”(أ) دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات:

١' الحد من فقدان الغطاء الحرجي في العالم بأسره من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حماية الغابات وإحيائها وتشجيرها، وإعادة تشجيرها، وزيادة الجهود الرامية إلى منع تدهور الغابات؛

٢' زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة على الغابات، بسبل منها تحسين مصادر اكتساب الرزق للسكان المعتمدين على الغابات؛

٣' إحداث زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية في جميع أنحاء العالم وغيرها من مناطق الغابات التي تدار إدارة مستدامة، وزيادة نسبة المنتجات الحرجية من الغابات التي تدار إدارة مستدامة؛

٤' عكس الاتجاه التناقضي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد قدر أكبر من الموارد المالية الجديدة والإضافية من جميع المصادر لتنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات، بوسائل منها على وجه الخصوص التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات؛“

ويصبح نص الفقرة ٧-١٦ (ج) كما يلي:

”(ج) التشجيع على تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات“

ويصبح نص الفقرة ٧-١٦ (ز) كما يلي:

”(ز) الإسهام في تعزيز التعاون الدولي من خلال الحفز على زيادة الموارد المالية الجديدة والإضافية بدرجة كبيرة وتعزيز الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب وبين القطاعين العام والخاص في مجال الإدارة المستدامة للغابات.“

٤٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، طُلب توضيح التقييم الخارجي الذي كان أحد العوامل التي أدت إلى إجراء تنقيح للسروود البرنامجية. وطلب أيضاً توضيح المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية في مجال التكامل الإقليمي والفرص التجارية والمشاورات مع اللجان الإقليمية. وأشار إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة، في شكلها التفصيلي، ستقدم إلى الجمعية العامة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ وفقاً للممارسة المتبعة. وأشار كذلك إلى أن التغييرات في الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشرات الإنجاز الناتجة عن ذلك تهدف إلى تعزيز المؤشرات الثلاثة المفصلة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/61/6/Rev.1) من حيث تحسين قابليتها للقياس عن طريق وضع معايير للمقارنة. وأعرب عن التأييد للتوجه الجديد بما فيه من تشديد على الآثار والنتائج.

٤٩ - وأعرب عن التأييد للبرنامج ١١، البيئة، ولعملية إعادة تنظيمه الرامية إلى تنشيط برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى أن هناك أعمال تطوير أخرى يُضطلع بها في الأمم المتحدة، منها مثلاً تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، ستؤثر على برنامج عمل برنامج

الأمم المتحدة للبيئة. ورئي أن البرنامج ١١ يعكس بما فيه الكفاية عملية تطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما سيحسن الحصيلة العملية بالنسبة للدول الأعضاء في مجال القانون البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، وكذا في مجال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٩ (ج) من التقرير الموحد (A/62/80 و Corr.1 و 2)، طُرح سؤال مؤداه طلب تحديد ما هي جوانب الخطة البرنامجية والأولويات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي وفرت الولاية لوضع مهام إقامة العلاقات مع المجتمع المدني ومهام الاتصال بين الوكالات في إطار هيكل المكاتب الإقليمية وإنشاء جهاز مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للربط بين عنصري البيئة والفقر في إطار البرنامج الفرعي ٥ الحالي. كما طُرح أسئلة بشأن تدابير الإصلاح التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لتوصية هيئات الرقابة، وبشأن أثر إعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العمل الذي يجري تنفيذه حالياً، وبشأن ما سينجم عن ذلك من أثر على برنامج العمل المتوخى لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٠ - وأعرب عن التأييد لإدراج خمسة عناصر مستقلة في إطار البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٠ بناء على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/60/120). ورئي أيضاً أن إعداد الإطار المنطقي للعناصر الخمسة سيوفر القدرة اللازمة لكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة أداء أدوارها المفيدة في سد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية المستدامة على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن التنقيحات التي أدخلت على البرنامج الفرعي ٧ توجه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توجيهها واضحاً إلى تعزيز مكاتبها دون الإقليمية، وأن من المهم بالتالي توفير الموارد اللازمة لتلك اللجنة. ورئي أيضاً أن التنقيحات ستعزز المساءلة بشأن جميع العمليات التي يقوم بها كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية وستعالج الخصائص المحددة لكل مكتب معالجة أكثر شمولاً.

٥١ - وأشير إلى أن التنقيحات ستؤدي إلى تعزيز تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتوسيع الشراكات لتشمل مجالات أخرى في نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأعرب عن رأي مؤداه أن خطة اللجنة للتنفيذ تتسم بالأهمية، وتضمن تحقيق النتائج، وأنها ستفضي إلى النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأن المنطقة الأفريقية توجد بها

أعلى نسبة لمن يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، ولأن اللجنة تخطى بمزايا نسبية فريدة تمكنها من أن تسهم إسهاما كبيرا في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة المشاكل التي تواجهها.

٥٢ - وبصدد البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، أشير إلى أنه ينبغي، كمبدأ أساسي لاستعراض التغييرات المقترحة، إجراء تقييم للتأكد '١' من أن الإنجازات المتوقعة والاستراتيجية تتطابقا تماما مع الولايات التشريعية و '٢' من أن مؤشرات الإنجاز ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنجازات المتوقعة ويمكن تقييمها كما وكيف. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ١ (أ)، الخدمات الإدارية، أشير إلى أنه على الرغم من توسيع نطاق الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لتعكس نقل أمانة لجنة المقرر للعقود، فإنه لم يتم إدراج أي إشارة إلى هذا الجانب في الاستراتيجية ذات الصلة. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ١ (ب)، إقامة العدل، أشير إلى ضرورة تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن تأثير التغييرات على عملية صنع القرار. وأشير أيضا إلى أن الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦١ لم تنعكس في التغييرات المقترحة إجراؤها في البرنامج. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، طُلب إعداد الاستعراضات الخارجية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومهام دائرة عمليات المعلومات المالية المنشأة حديثا.

٥٣ - وبخصوص البرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، أشير إلى أهمية تعيين مواطنين من البلدان النامية لتوسيع دائرة توافر الموظفين للأمم المتحدة. وأعرب عن القلق لتدني النسبة المئوية لموظفي الأمم المتحدة المعينين من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا، ولا سيما البلدان النامية. وأكدت اللجنة أهمية أن يستكشف الأمين العام، بالتعاون مع الدول الأعضاء، السبل الكفيلة بزيادة الوعي بفرص العمل في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) من البرنامج الفرعي ٣ (ب)، التعيين والتوظيف، طُلب توضيح عبارة "الموظفين الفنيين الشباب". وبصدد البرنامج الفرعي ٣ (ج)، التعليم والتطوير، أعرب عن رأي مؤداه أن من غير الممكن اعتبار مؤشر الإنجاز (أ) '١' مؤشرا صحيحا. وطُلب توضيح مدلول عبارة "الحراك الوظيفي". واعتُرض على إدراج المؤشر المتعلق بتدريب الموظفين في إطار المؤشر (أ) '٢' من البرنامج الفرعي ٣ (ج). وأشير إلى أنه ينبغي إعادة صياغة العناصر لتعكس بوضوح هدف تحسين مهارات الموظفين.

٥٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، طُلب توضيح الأهداف المتوخاة من الإنجازات المتوقعة بصيغتها الراهنة. وأشير إلى أن مؤشرين من مؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، يركزان على التقييم الخارجي لجودة تقارير التفتيش

والتقييم. وأشار إلى أن صياغة الجوانب البرنامجية للبرنامج الفرعي تعكس اقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلغاء التقارير التي تقدم كل ثلاث سنوات.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - أعربت اللجنة عن أسفها لأن بعض كراسات الميزانية لم يكن متوافرا لدى مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، وفقا للبند ٥-٧ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(١)، مما منع اللجنة من إتمام الاضطلاع بولايتها وفقا للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. وأكدت اللجنة ضرورة أن يكفل الأمين العام صدور الوثائق في مواعيدها المقررة عملا بقاعدة الأسابيع الستة.

٥٦ - وأشارت اللجنة إلى أن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ توفر إطار السياسات اللازم لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٧ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ١٠٩ من تقريرها عن دورتها الخامسة والأربعين (A/60/16 و Corr.1)، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠، ورحبت بالجهود المبذولة لكفالة توافق الأجزاء التي تقدم لحة عامة من كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مع التوجه العام للبرامج ذات الصلة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة تنفيذ السرود البرنامجية الواردة في كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.1-34)) على نحو يتوافق توافقا تاما مع الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/Rev.1)، بما في ذلك عن طريق مراعاة الأجزاء الخاصة بالاستراتيجية من البرامج الفرعية.

٥٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام كفالة تطابق السرود البرنامجية الواردة في كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مع الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك التوجه العام للبرامج والأجزاء الخاصة بالاستراتيجية من البرامج الفرعية.

(١) الوثيقة ST/SGB/2000/8 المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٦٠ - وأعربت اللجنة عن أسفها لكون الترجمة الإسبانية للخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/Rev.1)، وللتقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2) تضمنت أخطاء كان لها تأثيرها على قدرة الدول الأعضاء على النظر في الوثيقتين على الوجه السليم. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ تدابير لتفادي وجود أي تعارض في محتويات الوثائق نتيجة لأخطاء الترجمة.

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٦١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢، الشؤون السياسية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٧

مكتب دعم بناء السلام

هدف المنظمة

يُصبح نص هدف المنظمة كما يلي: "مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع على العيش في سلام دائم، وعلى وجه الخصوص تمكين حكومات البلدان الخارجة من الصراع من أداء المهام الأساسية المتمثلة في توفير الأمن والحماية وضمان السلامة للأفراد والممتلكات، وتعزيز النمو الاقتصادي وسيادة القانون، واستعادة الخدمات الأساسية، وإقامة مؤسسات حكم فعالة وديمقراطية وقادرة على أداء وظيفتها، وتفادي الارتكاس إلى الصراع".

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) '١' كما يلي: "عدد البلدان التي أعلنت التبرع لصندوق بناء السلام وعدد البلدان التي دفعت تبرعات للصندوق".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) '٢' كما يلي: "نسبة التبرعات المعلنة إلى القيمة المستهدفة لصندوق بناء السلام".

يُضاف مؤشر إنجاز جديد رقمه (ب) ٣٠ ونصه كما يلي: "صرف المخصصات المعتمدة عن طريق المشاريع في مواعيدها المقررة".

الإنجازات المتوقعة

في الإنجاز المتوقع (ج)، تُضاف كلمة "تيسير" في بداية الجملة.

الاستراتيجية

الفقرة ٩

يُستعاض عن عبارة "عملية تخطيط عمليات بناء السلام" بعبارة "عملية تخطيط أنشطة بناء السلام".

يُستعاض عن عبارة "الوجود الميداني للأمم المتحدة وأطراف أخرى" بعبارة "الوجود الميداني للأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة".

الفقرة ١٠

تُدرج فقرة فرعية جديدة رقمها (د) ونصها كما يلي: إسداء المشورة، بناء على الطلب، إلى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي قدمت إحالات، بشأن بلدان محددة مدرجة في جدول أعمال اللجنة؛

البرنامج الفرعي ٨

مؤشرات الإنجاز

يُدرج مؤشر إنجاز جديد رقمه (ج) ونصه كما يلي: "النسبة المئوية للجمهور الفلسطيني المطلع على إمكانية تقديم مطالبة متعلقة بالأضرار لتسجيلها وعلى شروط تقديم تلك المطالبة".

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

٦٢ - أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة النظر في التغييرات المقترحة للخطة البرنامجية والأولويات فيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ المتعلق بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والحفاظة عليها.

البرنامج ٦ الشؤون القانونية

٦٣ - أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة النظر في التغيير المقترح لاسم البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٦، الشؤون القانونية، على النحو الوارد في التقرير الموحد للأمين العام (A/62/80 و Corr.1 و 2)، بشأن اقتراح إنشاء مكتب لوكيل الأمين العام في مكتب الشؤون القانونية، في ضوء أي مقرر ذي صلة للجمعية العامة يتناول هذا الموضوع. ولاحظت اللجنة أنه، كما ورد في الفقرة ٢٨ من التقرير السابق ذكره، لن يترتب على الإنشاء المقترح لمكتب وكيل الأمين العام في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة أي آثار برنامجية في البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٦، الشؤون القانونية، في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

البرنامج ٧ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٦٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2).

البرنامج الفرعي ٢

٦٥ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحافظ على العلاقة بين لجنة وضع المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البرنامج ١٠ التجارة والتنمية

٦٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

الإنجازات المتوقعة

يُصبح نص الإنجازات المتوقعة كما يلي:

”(أ) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي

”(ب) تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية

”(ج) تعزيز قدرة المؤسسات التجارية على المنافسة الدولية“

مؤشرات الإنجاز

يُصبح نص مؤشرات الإنجاز كما يلي:

”(أ) ‘١’ زيادة عدد ما تم وضعه وتنفيذه من استراتيجيات تنمية التجارة، بما في ذلك عدد الحالات التي أُدمجت فيها التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة للدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في مجال تمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة

‘٢’ زيادة عدد الشبكات القطرية التي نتجت عنها أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في مجال تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية لها

‘٣’ زيادة عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية للبلدان من خلال الإسهام بمواد تحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، بالدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في مجال تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية

”(ب) ‘١’ زيادة عدد مؤسسات الدعم التجاري التي تمكّنت، من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية، من تحسين مرتبتها في

مخطط التقييم المقارن لمؤسسات الدعم التجاري الذي وضعه
المركز

٢٠٠٠ '٢' زيادة عدد مقترحات السياسات المقدمة من مؤسسات الدعم
التقني إلى السلطات المختصة، نتيجة للدعم المقدم من مركز
التجارة الدولية

١٠٠ '١' (ج) زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من صوغ استراتيجيات
سليمة للأعمال التجارية الدولية من خلال التدريب المقدم من
مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن المسائل
المتعلقة بإدارة الصادرات

٢٠٠٠ '٢' زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من أن تصبح جاهزة للتصدير
من خلال ما يقدمه مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو
غير مباشر من أنشطة التدريب التي تركز على الاستعداد
للتصدير

٢٠٠٠ '٣' زيادة عدد المؤسسات التي التقت بمشتريين محتملين وأمكنها
نتيجة لذلك إنجاز معاملات تجارية من خلال الدعم المقدم من
مركز التجارة الدولية

الاستراتيجية

الفقرة ٣٥

يصبح نص هذه الفقرة كما يلي:

٣٥ - وكجزء من عملية إدارة التغيير، ينص بيان المهمة المنقح لمركز التجارة
الدولية على أن المركز يوفر، بمساعدة شركائه، برامج متكاملة لتنمية التجارة
تركز على تأثير الصادرات على الأعمال التجارية في البلدان النامية. وبغية
إنجاز هذه المهمة، سيركز المركز أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية:

(أ) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد
العالمي؛

(ب) تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية؛

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية.

”وسيطق المركز، لدى قيامه بذلك، نهجا متكاملا يركز على إقامة الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في سياق تقديم المركز لخدماته. وسيواصل المركز العمل مع الحكومات على كفالة إدماج التجارة إدماجا تاما في خطط وسياسات التنمية الوطنية.“

البرنامج ١١

البيئة

٦٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١١، البيئة، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

الاستراتيجية

الفقرة ٤١ (ب)

تُحذف العبارة التالية من نهاية الفقرة الفرعية: ”بما في ذلك احتمال إنشاء نظام ”رصد البيئة“ المقترح.“

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٦٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه.

٦٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل قيام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) بصوغ مبادرات في مجاليّ بناء القدرات والتعاون التقني لمواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ج) كما يلي: "زيادة النواتج القائمة على النتائج والحفظة بفضل تعزيز تولي المجتمعات المحلية زمام الأمور والتعاون مع السلطات المحلية وهيئاتها".

البرنامج الفرعي ٣

التعاون الإقليمي والتقني

مؤشرات الإنجاز

يُدرج مؤشر جديد للإنجاز رقمه (أ) '٣' ونصه كما يلي: "زيادة مبادرات تعزيز القدرات والتعاون التقني للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ج) '٢' كما يلي: "عدد وثائق البرامج القطرية الشاملة التي أُعدت".

الاستراتيجية

الفقرة ٦١ (أ)

يصبح نص هذه الفقرة الفرعية كما يلي:

"(أ) تشمل الأنشطة التنفيذية تقديم المساعدة التقنية في مجال صياغة السياسات وبرامج بناء القدرات والمشاريع الإرشادية التي تدعم الأعمال المعيارية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلب الحكومات. وسيواصل مديرو البرامج الوطنية للموئل دعم الأنشطة المعيارية والتنفيذية، والمساهمة في رصد وتنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف ذات الصلة الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، على الصعيدين الوطني والمحلي. وبغية تعزيز العمليات على الصعيد القطري، سيكفل موئل الأمم المتحدة أن تتوافر لدى جميع مديري برامج الموئل معرفة سليمة بمسائل التحضر المستدام والقدرة على دعم الحكومات والشركاء

الآخرين على الصعيد المحلي بوصفهم أعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإضافةً إلى ذلك، سيؤدي مديرو برامج الموثل دوراً محفزاً على الصعيد القطري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وسيكون دورهم حاسماً بصفة خاصة نظراً لأن الجمعية العامة دعت في الفقرة ٢٢ (أ) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافةً إلى ذلك، سينصب التركيز بشكل رئيسي على تبادل الخبرات المتعلقة بالسياسات داخل المناطق والمناطق دون الإقليمية وعلى الرصد الإقليمي؛“

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٧٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2).

٧١ - وأشادت اللجنة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قامت به من أعمال لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم خطة عمل شاملة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٧٢ - ورحبت اللجنة بالاقترح الداعي إلى أن يكون لكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية إطاره المنطقي الخاص به، مما يجعل التمثيل على الصعيد دون الإقليمي أكثر قوة، ويعزز تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جميع المناطق، وأوصت بأن توفر الجمعية العامة القدرة اللازمة للتنفيذ التام لهذا الاقتراح.

٧٣ - وأقرت اللجنة بأن إضافة العناصر الخمسة إلى البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١٤ ستؤدي إلى تعزيز المساءلة والتنسيق فيما يتعلق بعمل المكاتب دون الإقليمية.

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٧٤ - شددت اللجنة على أهمية أن يستكشف الأمين العام، بالتعاون مع الدول الأعضاء، السبل الكفيلة بزيادة الوعي بفرص العمل في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق أنشطة التوعية الأوسع نطاقاً وأنشطة إدارة شؤون الإعلام بالأمانة

العامة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب الأمم المتحدة القطرية، وذلك بغية تحقيق مزيد من التوازن من حيث التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين في المنظمة، وفقا للفقرة ٨ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٤.

٧٥ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr. 1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) الخدمات الإدارية

هدف المنظمة

يصبح نص الهدف كما يلي: "تحسين القدرات التنظيمية والخدمات الإدارية في الأمانة العامة بكاملها باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة والشفافية".

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) كما يلي: "التطابق التام لجميع السياسات التنظيمية، والإجراءات، والضوابط الداخلية، الجديدة والمنقحة، مع الولايات التشريعية والأنظمة والقواعد ذات الصلة".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) كما يلي: "زيادة النسبة المئوية لما تم تنفيذه من التوصيات الصادرة عن هيئات مراجعة الحسابات بشأن الضوابط الداخلية، وما تم تحديده من أوجه الضعف الجوهرية التي يتعين الإبلاغ عنها، وخطط الإصلاح المطبقة".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ج) '٢' كما يلي: "زيادة كمّ المكاسب المحققة من حيث الكفاءة نتيجة لتحسين أساليب العمل".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (د) كما يلي: "زيادة مكاسب الكفاءة والإنتاجية القابلة للقياس في المهام التنظيمية والخدمية الرئيسية، التي تُبلّغ إلى الجمعية

العامة، نتيجة لتحسين الأساليب والأدوات التي تستخدمها الأمانة العامة لتقييم الكفاءة والإنتاجية“.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(هـ) عمليات المعلومات المالية

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' كما يلي: "اتساق الاحتياجات التشغيلية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة".

تُدرج كلمة "زيادة" في بداية مؤشر الإنجاز (أ) '٢'.

تُدرج كلمة "نقصان" في بداية مؤشر الإنجاز (ب).

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) السياسات والتخطيط الاستراتيجي

الاستراتيجية

الفقرة ٧٦

يستعاض عن الجملة الأخيرة من الفقرة ٧٦ بما يلي: "سيولى الاهتمام بوجه خاص لصوغ المقترحات التي تقدم إلى الجمعية العامة بشأن سياسات إدارة الموارد البشرية؛ وتعزيز التنسيق مع المنظمات الأخرى المشمولة في النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الشاملة على نطاق المنظومة بشأن مرتبات الموظفين وبدلاتهم وشروط خدمتهم التي تقررها الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بموظفي الأمانة العامة على نطاق العالم".

(ب) التعيين والتوظيف

الإنجازات المتوقعة

يصبح نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي: "زيادة عدد الموظفين الفنيين الشباب المتوافرين للتعيين، بما في ذلك عن طريق تحسين الاتصال وتوسيع نطاقه".

(ج) التعليم والتطوير

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' كما يلي: "زيادة مشاركة الموظفين في برامج التعليم والتطوير الوظيفي التي يديرها مكتب إدارة الموارد البشرية في إطار هذا البرنامج الفرعي، وإتمامهم لها بنجاح".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) كما يلي: "زيادة النسبة المئوية للموظفين الذين يعربون عن ارتياحهم لبيئة العمل، بما في ذلك البرامج التي تشجع على تنقل الموظفين وتدعمه".

الاستراتيجية

الفقرة ٧٨

في الجملة الثانية، تُحذف عبارة "المساهمة في إيجاد شروط تنافسية للخدمة تساعد على تعيين موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً والاحتفاظ بهم".

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٧٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و 2)، رهناً بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

مؤشرات الإنجاز

تُدرج كلمة "زيادة" في بداية مؤشر الإنجاز (أ).

تُدرج كلمة "زيادة" في بداية مؤشر الإنجاز (ب).

جيم - التقييم

١ - التقييم المتعمق للشؤون السياسية

٧٧ - نظرت اللجنة، في جلسيتها الثانية والثالثة المعقودتين في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: تقرير موجز (E/AC.51/2007/2)؛ والمساعدة الانتخابية (E/AC.51/2007/2/Add.1)؛ وشؤون مجلس الأمن (E/AC.51/2007/2/Add.2)؛ وإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين (E/AC.51/2007/2/Add.3 و Corr.1)؛ والمهام السياسية الخاصة (E/AC.51/2007/2/Add.4)؛ وفي مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته على التقرير الأخير (E/AC.51/2007/2/Add.5).

٧٨ - وقام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقارير، وقام ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالرد على ما طُرح من أسئلة أثناء نظر اللجنة في تلك التقارير.

المناقشة

٧٩ - أعربت عدة وفود عن تقديرها لتقارير المكتب، وأشادت بجهودها، ونوهت بالعمل الهام الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية. وأعربت الوفود أيضا عن ارتياحها للاستنتاج العام الذي مؤداه أن الإدارة تنجز مهامها الأساسية وأن زبائنها راضون عنها بوجه عام. وطُرح استفسارات بشأن المنهجية المتبعة في التقييمات، وأعرب عن شيء من القلق إزاء انخفاض معدلات الرد في حالة عدة استقصاءات. ورد المكتب على ذلك بأنه اعتمد إطارا تحليليا عاما لإجراء كل تقييماته لا يقتصر على الردود الخاصة بمدى رضا الزبائن بل يشمل أيضا استقصاءات لآراء الشركاء والموظفين، فضلا عن تقييمات موضوعية لأساليب العمل والنواتج والنتائج. وطُرح أسئلة بشأن حاجة الإدارة إلى موارد إضافية، وردا على ذلك، أوضح المكتب أن توفير مزيد من الموارد لازم لأجزاء برنامج عمل الإدارة التي وُسع فيها نطاق الولايات لكنها تُنفذ بما هو مخصص حاليا فقط من الموارد. وأشار على وجه

التحديد إلى الشعب الإقليمية من حيث أنها تحتاج في البداية إلى موارد فورية لدعم إدارة التغيير والاستعراض الاستراتيجي المطلوبين بالحاح بغية تحسين تنظيم الموارد الحالية وتخصيصها وتحديد الاحتياجات الإضافية من الموارد بقدر أكبر من الوضوح لدعم الجهود المبذولة في مجالات منع نشوب الصراعات، واحتوائها، وحلها.

٨٠ - وأعرب بوجه عام عن التأييد للنتائج العامة المتصلة بافتقار الإدارة إلى النظم والمبادئ التوجيهية لإدارة المعارف. وردا على سؤال بشأن الاحتياجات من الموارد فيما يتصل بإدارة المعارف، أفاد ممثل المكتب بأن ثمة حاجة إلى نظم لكفالة تخزين وحفظ الأصول المعرفية للإدارة، وأن بعض الخطوات الأولية في هذا الصدد، من قبيل وضع استراتيجية وبرنامج إرشادي وتعزيز ثقافة التشارك في المعرفة، ليست في حاجة إلى موارد إضافية ولا إلى إجراءات بيروقراطية إضافية. وأفاد الممثل أيضا بأن ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية إضافية بشأن أساليب العمل داخل الشعب من أجل كفالة المزيد من الاتساق والشفافية في عمل الإدارة.

٨١ - واستفسرت عدة وفود عن رد فعل الإدارة إزاء النتائج والتوصيات التي خلص إليها المكتب. ورد أحد ممثلي الإدارة بأن المكتب شارك في عملية تشاور مع الإدارة لدى إجراء التقييمات، وأن الإدارة تؤيد النتائج والاستنتاجات العامة الواردة في تقارير المكتب، وبخاصة الإقرار بضرورة توفير موارد إضافية للشعب الإقليمية. وتناول الممثل أيضا الخطوات المتخذة مؤخرا لتنفيذ التوصيات على نطاق الإدارة. وأعرب عن رأي مؤداه أن الإدارة ينبغي أن تساعد الجمعية العامة في تنظيم مناقشات مواضيعية بشأن المسائل التي تهم الدول الأعضاء وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٨٢ - وخلال المناقشات التي جرت بشأن التقرير الموجز (E/AC.51/2007/2)، أعربت عدة وفود عن تأييدها للتوصيات التي تتناول اختلال التوازن بين الجنسين في الإدارة، وعدم وضوح المسؤوليات وتقسيم العمل على مستوى الإدارة التنفيذية، والحاجة إلى تحسين نظم الاتصال. كما أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تفاوت أداء الشعب الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الفرعي ١، منع نشوب الصراعات واحتوائها وحلها، من البرنامج ٢ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوضح المكتب أن النتائج المتعلقة بتفاوت أداء الشعب الإقليمية قد قدمت إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين. ووافقت اللجنة على جميع التوصيات العشر ثم أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦١. وبخصوص التوصيات الداعية إلى تحسين الكفاءة على صعيد الإدارة، طرحت أسئلة بشأن الاقتراح المتعلق بتنقل موظفي الإدارة ومرونتهم. ورد المكتب بأن هذا لا ينبغي أن يخل ببرنامج العمل

الرئيسي لفرادى الشعب وأن التنقل والمرونة خياران لتعزيز الفعالية في الإدارة عموماً وتحسين استخدام الموارد المتاحة فيها. ورئي أن أي استراتيجية على نطاق الإدارة يلزم أن تتسم بالمرونة وأن تبلغ إلى الموظفين في وثيقة واحدة.

٨٣ - وفي أثناء مناقشة التقرير المتعلق بالمساعدة الانتخابية (E/AC.51/2007/2/Add.1)، لوحظ أن شعبة المساعدة الانتخابية تستعين بخبراء لتقديم الدعم المتخصص في المسائل الانتخابية. وأعربت عدة وفود عن شواغلها بشأن قدوم غالبية الخبراء الانتخابيين من منطقتين، وأكدت على وجوب أن يكون فريق الخبراء على درجة أكبر من التنوع الجغرافي. كما أثّرت شواغل بشأن اختلال التوازن بين الجنسين في قائمة الشعبة للخبراء الانتخابيين. وأوضح ممثل الإدارة المعايير المعتمدة لاختيار الخبراء الانتخابيين. وأعرب عن شغل آخر مؤده أن التنوع الجغرافي مُفتقد أيضاً فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية التي تعمل في شراكة مع الشعبة. وذكر أنه ينبغي لدى وضع المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الانتخابية إشراك الدول الأعضاء لكفالة الحياد من جانب الأمانة العامة. وطرح سؤال بشأن إدراج منظور حقوق الإنسان في عملية المساعدة الانتخابية. بيد أن بعض الوفود أثارت شواغل بشأن افتقار الشعبة إلى سياسة رسمية أو معايير أو استراتيجية طويلة الأمد للنهوض بالمساعدة الانتخابية واتباع الموظفين لنهج فردية لدى استعراض طلبات المساعدة الانتخابية، مما يلقي ظلالاً من الشك على مدى شفافية واتساق أساليب عمل الشعبة. وأبدت تحفظات على اعتماد التوصية ٣ (ج) المتعلقة بإدراج مسائل حقوق الإنسان، على النحو المبين في الفقرة ٣٤ من التقرير، في سياق المساعدة الانتخابية. وذكر في هذا الصدد أن التوصية تتجاوز حدود الولاية المسندة إلى المكتب في مجال التقييم وأن أي قرار يوسع نطاق ولاية مفوضية الأمم لحقوق الإنسان في مجال المساعدة الانتخابية ينبغي أن يحظى بموافقة الدول الأعضاء. وأثارت عدة وفود شواغل بشأن قدوم ٦٩,٥ في المائة من الخبراء الانتخابيين من منطقتين. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الجمعية العامة تقر بعدم وجود نظام سياسي واحد أو نموذج عالمي واحد للعمليات الانتخابية يصلح لجميع الدول وشعوبها وأن النظم السياسية والعمليات الانتخابية مرهونة بعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية.

٨٤ - وبصدد التقرير المتعلق بشؤون مجلس الأمن (E/AC.51/2007/2/Add.2)، أبرزت عدة وفود ما خلص إليه التقرير من أن أعضاء المجلس قد أفادوا بأنهم راضون بدرجة عالية عن أنشطة الشعبة، وأنهم نوهوا إلى تجاربهم الإيجابية مع شعبة شؤون مجلس الأمن وأكدوا الدور القيم لموظفيها في حفظ الذاكرة المؤسسية. وأضافت عدة وفود أن الشعبة ما زالت تؤدي عملها أداء جيداً رغم زيادة الطلب على مواردها نتيجة الزيادة الكبيرة في نشاط المجلس.

٨٥ - وأثارت بعض الوفود أسئلة بشأن توصية المكتب بإنشاء وظيفة نائب مدير الشؤون الإدارية، وأوضح المكتب أن هذه التوصية تستند إلى النتيجة التي مؤداها نقص الوقت المتاح لمدير الشعبة للنظر في المسائل التنفيذية والإدارية، إذ إن عليه أن يحضر دورات مجلس الأمن ولجان الجزاءات وأن يتصل بأعضاء مجلس الأمن وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. لكن المسألة بشأن الشعبة عموماً ستظل منوطة بالمدير. وأعرب عن التأييد أيضاً لضرورة تعزيز الدعم المقدم لأفرقة الخبراء وتقوية الإشراف عليها.

٨٦ - وبصدد التقرير المتعلق بإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين (E/AC.51/2007/2/Add.3 و Corr.1)، ذكرت عدة وفود أنها لا تؤيد اقتراح المكتب توحيد ورقات العمل المتعلقة بالأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذ إن كل إقليم يمثل حالة متفردة. وأوضح ممثل المكتب أن المكتب يوصي بأن تعمل الإدارة مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على تحسين ورقات العمل بغية تيسير عمل اللجنة؛ وأن توحيد ورقات العمل ليس إلا خياراً واحداً من الخيارات المطروحة للنظر فيها. كما أثارت بضعة وفود شواغل بشأن التوصية بتحسين دمج وحدة إنهاء الاستعمار مع بقية أجزاء الإدارة. ورد المكتب بأن هذا لا ينبغي أن يخل بالعمل الرئيسي للوحدة، وإن كان قد أقر بأنه يمكن أن يحسّن أوجه الكفاءة عموماً في الإدارة وأن ييسّر بقدر أكبر عملية التشراك في المعرفة. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لضرورة تحسين الموقع الشبكي الخاص بإنهاء الاستعمار ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وحفظ سجل مركزي للمشاركين في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعنية بقضية فلسطين.

٨٧ - وبصدد التقرير المتعلق بالمهام السياسية الخاصة (E/AC.51/2007/2/Add.4)، أعرب عن رأي مؤداه أن نظم المعارف الموضوعية لتسجيل ونشر المعارف الناتجة عن أفرقة الخبراء والمبعوثين ولتشجيع التعلم والتعريف بأفضل الممارسات ينبغي أن تكون متاحة للأمانة العامة وللدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) تأييد التوصيات من ١ إلى ٩ الواردة في التقرير الموجز (E/AC.51/2007/2)، مع مراعاة الفقرة ٨٩ أدناه؛
- (ب) تأييد التوصيات من ١ إلى ٦ الواردة في التقرير المتعلق بالمساعدة الانتخابية (E/AC.51/2007/2/Add.1)، مع مراعاة الفقرتين ٩٠ و ٩١ أدناه؛

(ج) تأييد التوصيات من ١ إلى ٥ و ٧ الواردة في التقرير المتعلق بشؤون مجلس الأمن (E/AC.51/2007/2/Add.2)؛

(د) تأييد التوصيات ١ و ٢ ومن ٤ إلى ١٠ الواردة في التقرير المتعلق بإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين (E/AC.51/2007/2/Add.3 و Corr.1)، مع مراعاة الفقرة ٩٣ أدناه؛

(هـ) تأييد التوصيات من ١ إلى ٧ الواردة في التقرير المتعلق بالمهام السياسية الخاصة (E/AC.51/2007/2/Add.4).

٨٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة عدم إنشاء أي هياكل بيروقراطية جديدة نتيجة إيجاد نظام إدارة المعارف في إدارة الشؤون السياسية.

٩٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالاستعاضة عن التوصية ٣ الواردة في التقرير المتعلق بالمساعدة الانتخابية (E/AC.51/2007/2/Add.1) بالتوصية التالية:

”ينبغي للشعبة أن تعزز التنسيق مع شركائها من الأمم المتحدة، بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقا لولاية كل منهم، من أجل مواصلة تحسين تبادل المعلومات وزيادة فعالية المساعدة الانتخابية“.

٩١ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التمثيل الجغرافي غير العادل واختلال التوازن بين الجنسين في قائمة خبراء المساعدة الانتخابية. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعالج هذه المسألة وأن تطلب من المكتب أن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للتقييم المتعمق لبرنامج الشؤون السياسية.

٩٢ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالاستعاضة عن التوصية ٣ الواردة في التقرير المتعلق بإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين بالتوصية التالية:

”ينبغي أن تواصل وحدة إنهاء الاستعمار، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، جهودها الرامية إلى تحسين ورقات العمل الست عشرة من حيث نوعيتها ونطاقها“.

٩٣ - وترى اللجنة أن من الضروري توضيح أن تنفيذ التوصيتين ٩ و ١٠ الواردتين في التقرير المتعلق بإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين ينبغي ألا يؤثر على المهام الأساسية للموظفين المعيّنين في شعبة حقوق الفلسطينيين.

٩٤ - وكررت اللجنة تأكيد أهمية مهمة التقييم، وأهمية تحسين فعاليتها، بما في ذلك تسلسل تقارير التقييم الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونطاق هذه التقارير.

٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

٩٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية (E/AC.51/2007/3).

٩٦ - وعرض التقرير وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. ولم تجر مناقشة للتقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

٩٧ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالنتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأوردها في تقريره.

الفصل الرابع

مسائل التنسيق

ألف - تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٩٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (E/2007/69). وقام مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين بعرض التقرير وردّ على ما طُرح من استفسارات أثناء نظر اللجنة فيه.

٩٩ - وأبرز التقرير المسائل الأساسية والتطورات الرئيسية التي ميزت أنشطة المجلس واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعتين له، خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وشملت المسائل الرئيسية في المجال البرنامجي الولايات الجديدة المعهود بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطور مبادرة "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري، وجدول أعمال العمالة وفرص العمل الكريم، والمسألة الناشئة المتعلقة بالمعونة مقابل التجارة، وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (برنامج عمل بروكسل). وحدد المجلس أيضا سُبُل تنشيط أعماله فيما يتعلق بدعم التنمية في أفريقيا وتغير المناخ باعتبارهما مسألتين مهمتين لجدول أعماله المقبل. وكانت إحدى المسائل الرئيسية التي عولجت في المجال الإداري على ضوء المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، هي زيادة سرعة إنجاز الأعمال الرامية إلى تحقيق التوافق بين ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة. وشملت المسائل التنظيمية الأخرى التي عولجت وضع نهج موحد لتبادل المعلومات التي تتضمنها تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، واستعراض تمويل نظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن وصيغة تقاسم تكلفته، وإقامة شبكة للإدارة العليا. وعلاوة على المسائل البرنامجية والإدارية المحددة، أحرزت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مجتمعين قدرا من التقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن المسائل الجامعة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ووضع نهج موحد للإدارة القائمة على النتائج ومواصلة تعزيز كفاءة موظفي الأمم المتحدة. وأيدت اللجنتان أيضا الأعمال الرامية إلى وضع آلية للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٠٠ - وثمة موضوع ظل مستمرا طيلة الفترة قيد الاستعراض هو الحاجة إلى تحسين أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين تحسينا كبيرا في ضوء الإحساس المتزايد بالفرص المتاحة وارتفاع مستوى التوقعات المتطلعة إلى زيادة فعالية الاستجابة لإزاء المسائل العالمية الكبرى، وضمان الاستفادة من جميع القدرات التحليلية والتنفيذية في المنظومة في مواجهة تلك التحديات وفي تعظيم قدرة المنظومة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ولذا طلب الأمين العام إلى المديرين العامين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية أن يأخذوا بزمام القيادة في إجراء استعراض لمجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تمكينه من الاضطلاع بدور معزز في إدارة التنسيق على نطاق المنظومة بقيادته، ووضع إطار أكثر تكاملا للمجلس يكفل الاتساق في معالجته لمسائل السياسات والتنظيم والتنفيذ.

المناقشة

١٠١ - قدمت الوفود شكرها إلى مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقريره المفيد وعلى المعلومات البينة التي تضمنها بشأن التطورات الرئيسية في مجال التعاون بين الوكالات في إطار المجلس. وأعرب عن التأييد لعمل المجلس، وعن الترحيب بفرصة تقييم ما أحرزه من التقدم. ولوحظ أن التقرير قد عالج المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، وأكد على أهمية التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل.

١٠٢ - ونوهت الوفود بالدور الذي يضطلع به المجلس في تعزيز ثقافة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن ارتياحها لما لمسته من استعداد المنظمات الأعضاء في المجلس للتعاون على تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأكد في هذا الصدد على أهمية ما يسفر عنه ذلك من نتائج ومن زيادة في الفعالية فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٣ - ولوحظ مع الارتياح ما أحرزه المجلس من تقدم وحققه من إنجازات في مجال تطوير الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل من قبيل استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، وكفالة معالجة مسائل العمالة وفرص العمل الكريم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع الإعراب عن التقدير للعناية التي أولاهها التقرير لمسألة تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كان هناك إقرار أيضا بأن من اللازم إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال المهم.

١٠٤ - ورحبت الوفود بإدراج مسألتين دعم التنمية في أفريقيا وتغير المناخ بوصفهما من المسائل المستجدة، في جدول أعمال المجلس. وأكد على أن المجلس له دور مهم فيما يتعلق

بتغيير المناخ، نظرا إلى أن هذه المسألة لا يمكن أن تنجح في معالجتها أي من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو إدارتها إذا ما عملت على انفراد.

١٠٥ - وأعرب عن التقدير لجهود المجلس المبذولة لكفالة الاستفادة من القدرات التنظيمية والتحليلية والتنفيذية للمنظومة في التصدي للتحديات المطروحة على الصعيد القطري. ومع تأييد الوفود للجهود المبذولة لتعزيز الاتساق داخل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، فإنها أكدت أيضا في الوقت ذاته على الطابع التجريبي للمشاريع النموذجية الثمانية المشمولة في مبادرة "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري، وأعربت عن اتفاقها مع المجلس فيما ارتآه من أن التقدم المحرز بشأن تلك المشاريع ينبغي ألا يؤدي إلى أي استباق لنتائج المداولات الحكومية الدولية الجارية في الجمعية العامة بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٠٦ - وأحاطت الوفود علما بما اضطلع به المجلس من أنشطة وجهود في مجال الإدارة. وأعرب عن التأييد لعملية مواءمة ممارسات الإدارة في الأمم المتحدة، وللتقدم المحرز بشأن الاتفاق المالي المتعلق بنظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن. بيد أن أعرب عن بعض الشواغل فيما يتعلق باعترام المجلس إجراء دراسة بشأن أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية لعملها. وأشار إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية جهاز فرعي تابع للجمعية العامة، وأن مهمة تقييم عملها هي من اختصاص الدول الأعضاء. ونوه إلى أن تلك اللجنة كانت مؤخرا موضوعا لاستعراض شامل بمبادرة من جانب المجلس والدول الأعضاء، وأن الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٣٩/٦١ أغلقت باب النظر في هذه المسألة وافتقت على عدم العودة في المستقبل القريب إلى استعراض أداء اللجنة لعملها. وفيما يتعلق بالطابع السري لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، أعرب عن الموافقة من حيث المبدأ على أسلوب طرح هذه المسألة ومعالجتها في سياق تقرير العرض العام السنوي. وأعرب عن التأييد من حيث المبدأ للمسار المقترح من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواصلة وضع نهج موحد للكشف عن المعلومات. بيد أنه طوّل بالتوقف عن الممارسة المتبعة لدى بعض الوكالات والتي مؤداها إعطاء المعلومات بصفة انتقائية للدول الأعضاء المختلفة. وأكد على أن الاستعراض الذي يجريه المجلس لممارسة الكشف عن المعلومات الواردة ضمن التقارير المتعلقة بعمليات المراجعة الداخلية للحسابات ينبغي ألا يهدف إلى تنقيح مقررات الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة، فيما يتعلق بالشفافية وإمكانية حصول الدول الأعضاء على بيانات المراجعة الداخلية للحسابات.

١٠٧ - ونوهت الوفود بالجهود التي يبذلها المجلس لزيادة فعاليته الذاتية، ولاحظت أن الأمين العام طلب إلى المديرين العامين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية أن يقودا عملية استعراض المجلس. وأعرب عن الاعتقاد بأن الاستعراض ستنتج عنه تحسينات في مجال التنسيق العالمي على نطاق المنظومة. ورُئي أن ثمة حاجة إلى استعراض أداء المجلس لعمله ومدى اتساقه وملاءمته وكفاءته، حيث أن الدول الأعضاء تريد أن ترى الأثر الحقيقي لعمل المجلس. ولوحظ أن هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى أن المجلس قد أثار مسألة زيادة الموارد المخصصة لأمانته. وفي هذا السياق، وُجّه الانتباه إلى جدوى وأهمية ممارسة الهيئات الحكومية الدولية مزيداً من الرقابة على أنشطة المجلس، وإجراء تحسينات لعنصرَي المساءلة والشفافية.

١٠٨ - وطلبت عدة وفود معلومات إضافية عن المسائل التي عاجلها التقرير، ومنها مثلاً دعم المجلس للنهوض بأهداف مبادرة المعونة مقابل التجارة، واقتراح إنشاء آلية تقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة تكون مرتبطة بالمجلس. وطُرح كذلك رأي مؤداه أن التقرير لم يُبرز بما فيه الكفاية الإنجازات التي حققها هيكل المجلس ولم يتناول بالقدر الكافي النتائج المحددة لعمل المجلس. وإضافة إلى ذلك، طُلب إلى المجلس أن يقدم في تقارير العرض السنوي المقبلة مزيداً من المعلومات عما يصادفه من تحديات محددة في مجال التنسيق وعن كيفية تذليلها. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي للمجلس، أعرب عن رأي مؤداه أن الدول الأعضاء تريد أن يتضمن التقرير مزيداً من المعلومات على نحو يُظهر ما حققه المجلس من نتائج محددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذا الأثر الحقيقي لأنشطته بالنسبة إلى المنظمات والدول الأعضاء. وردا على طلبات الوفود تقديم مزيد من المعلومات، أشار مدير أمانة المجلس إلى أن القيود المفروضة على حجم التقرير تحول دون المعالجة التفصيلية لعدد من المواضيع المهمة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٩ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

١١٠ - ورحبت اللجنة بالأولوية العليا التي ما زال المجلس يوليها لتقديم الدعم الفعال والمنسق من منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا، وحثت المجلس على وضع استراتيجيات منسقة لتحقيق التعاون الفعال والمتسق فيما بين مختلف الوكالات لمعالجة المسائل الإنمائية، ولا سيما الاحتياجات المستمرة للقارة الأفريقية، عن طريق وضع إطار متكامل للأمم المتحدة.

١١١ - وأعربت اللجنة عن تشككها في مدى ملائمة اقتراح اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إجراء دراسة لأداء لجنة الخدمة المدنية الدولية لعملها. وشددت أيضا على أن المجلس لا يملك سلطة إجراء استعراض لجهاز فرعي تابع للجمعية العامة. كما أشارت إلى أن الجمعية العامة أنجزت مؤخرا استعراضها للجنة الخدمة المدنية الدولية واتخذت قرارات شاملة في هذا الشأن. وفي ضوء ما سبق، رأت اللجنة أن اقتراح اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى زائد عن الحاجة.

١١٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس أن يلغي موافقته على اقتراح اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦١ وبالنظر إلى أن الاقتراح يتجاوز سلطة المجلس.

١١٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس أن يكفل بذل أقصى قدر ممكن من التعاون والدعم للجنة الخدمة المدنية الدولية، وأن يراعي على وجه الخصوص، ضرورة تقيده بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية وتنفيذها على وجه السرعة، من أجل مواءمة ممارسات تسيير الأعمال في إطار النظام الموحد.

١١٤ - وأحاطت اللجنة علما بمداومات المجلس بشأن مبادرة "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري. وفي هذا السياق، شددت اللجنة على أنه ينبغي تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بعد أن تتوصل الجمعية العامة إلى قرار بشأن المجموعة المقترحة برمتها.

١١٥ - ورحبت اللجنة بمبادرة المجلس إلى إجراء استعراض لأدائه لعمله مؤكدة على الحاجة إلى النهوض بكفاءة المجلس وزيادة توجهه نحو تحقيق النتائج وتحليله بالشفافية وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

١١٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس أن يستمر في رصد فعالية تآزر الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمكافحة الجوع والفقر.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١٧ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2007/4).

١١٨ - وقام مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض تقرير الأمين العام ورد على ما طرح من أسئلة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١١٩ - أعرب عن التقدير لما اتسم به التقرير من شمول وثراء بالمعلومات. واقترحت بعض الوفود أن تتضمن التقارير في المستقبل مزيداً من التفاصيل بشأن النواتج والنتائج الفعلية لمختلف المبادرات التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. واقترح أيضاً أن يركز التقرير بقدر أكبر على الأنشطة ذات الأولوية.

١٢٠ - وأعرب عن تأييد قوي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسلمت عدة وفود بأهمية تملك أفريقيا وقيادتها لمسيرة تنفيذ هذه الشراكة، على أن يقترن ذلك بدعم دولي معزز.

١٢١ - وأعرب عن تقدير كبير للأعمال الهامة التي أنجزتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشاد عدد من أعضاء الوفود بالخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير دعم أكثر تركيزاً وأفضل تنسيقاً لتنفيذ الشراكة الجديدة. وفي الوقت نفسه، أكدت عدة وفود على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، ووفقاً لتوصيات اجتماع التشاور الإقليمي السابع لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، المعقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٢٢ - وأعرب عن الترحيب بالإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأعربت بعض الوفود عن الأمل في أن يعطى ذلك الإعلان زخماً لبرنامج الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي على مدى عشر سنوات. وحثت الوفود منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

١٢٣ - وأعرب عن التقدير للدور الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بوصفه الجهة المنسقة على الصعيد العالمي للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. ولاحظ أحد أعضاء الوفود مع القلق أن المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لم يعين بعد، وحث الأمين العام على تعيين المستشار الخاص في المستقبل القريب.

١٢٤ - وأكد بعض الوفود أنه وإن كان قد أحرز تقدم مشجع في عدد من المجالات، فإن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة في العديد من البلدان الأفريقية، منها تفشي الفقر على نطاق واسع وانعدام إمكانية الحصول على خدمات الهياكل الأساسية. وشددت عدة وفود على أن معالجة التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا تستلزم الانتقال من مرحلة المناقشات والالتزامات إلى مرحلة الدعم الفعلي والعمل القائم على النتائج. وأكد عدد من أعضاء

الوفود على ضرورة مضاعفة جهود بناء القدرات في أفريقيا، وكذلك تعبئة الموارد من أجل أولويات الشراكة الجديدة. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء بطء التقدم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ومعالجة مسألة الديون الثنائية والخاصة المستحقة على البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل.

١٢٥ - وأكدت عدة وفود على الصلة بين السلام والأمن، منوهة إلى أن استمرار الصراع لا يزال يعوق التنمية في بعض البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، أُشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والأمن.

١٢٦ - وطلب توضيح قنوات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أوضح مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أنه يجري حالياً وضع الصيغة النهائية للطرائق المحددة لتنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن المنتظر أن يقوم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور رئيسي في هذا الصدد، وسيتم أيضاً إنشاء آلية في مقر الأمم المتحدة لكفالة فعالية التعاون. وردا على سؤال آخر، أوضح مدير المكتب أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحتل مكانة رئيسية في مجال تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٧ - رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن الدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٨٧ إلى ٩٠ من التقرير.

١٢٨ - وأكدت اللجنة الحاجة الماسة إلى شغل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أجل توجيه دور الدعوة الذي يقوم به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لكفالة أن تظل أفريقيا مدرجة على نحو راسخ في جدول أعمال التنمية العالمية؛ ولتعبئة الدعم والقدرات والموارد اللازمة لأولويات الشراكة الجديدة؛ وتحقيق تساقط الصناديق والوكالات والبرامج مع أهداف الشراكة الجديدة؛ والقيام بدور حيوي في توطيد السلام والديمقراطية في القارة الأفريقية.

١٢٩ - وأهابت اللجنة بمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، أن تواصل، بالتعاون مع الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تقديم كامل الدعم لبرامج العمل لمؤازرة تنفيذ الأولويات التي تحددها القيادة في القارة الأفريقية.

١٣٠ - وأهابت اللجنة بمنظومة الأمم المتحدة أن تدرج بشكل متزايد في أنشطتها الرئيسية الاستراتيجية الداعمة للشراكة الجديدة بهدف بناء الدعم لدى الحكومات ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل تنمية أفريقيا، وفقا لما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٦٠.

١٣١ - وأكدت اللجنة أنه ينبغي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يركز على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات من أجل تحقيق التعاضد عبر القطاعات لإيجاد نهج شامل فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ الأنشطة الداعمة للشراكة الجديدة.

١٣٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كفالة انتقال دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من مرحلة المناقشات والتقييمات والتوصيات إلى مرحلة العمل الملموس والنتائج الفعلية فيما يتعلق بمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

١٣٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مساندة المقترح المقدم من الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتوفير قاعدة أكثر تنظيما وتعاضدا لدعم أنشطة الشراكة الجديدة في إطار الاتحاد الأفريقي.

١٣٤ - وأيدت اللجنة نتائج آلية التشاور الإقليمية السابعة، المعقودة في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكررت تأكيد القرار الداعي إلى أن تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال آلية التشاور الإقليمية، دور المنسق الاستراتيجي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة.

١٣٥ - ورحبت اللجنة بتجديد منظومة الأمم المتحدة لالتزامها بتقديم الدعم المنسق للشراكة الجديدة، وهو ما يتضح من نشوء برنامج السنوات العشر لبناء القدرات، إلى جانب الإعلان الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين في تقريره المقبل إلى لجنة البرنامج والتنسيق الخطوات المتخذة لتنفيذ الإعلان والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج بناء القدرات.

١٣٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يبين في تقريره المقبل إلى لجنة البرنامج والتنسيق الخطوات المتخذة من أجل زيادة فعالية تنشيط المجموعات وتعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

الفصل الخامس

تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها

١٣٧ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها العاشرة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها".

١٣٨ - وكان معروضا على اللجنة خلاصة وافية للاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها بشأن هذا البند في دوراتها من الثامنة والثلاثين إلى الرابعة والأربعين. وعقدت اللجنة سبع مشاورات غير رسمية وعددا من المشاورات "غير الرسمية الجانبية" للنظر في تلك المقترحات.

المناقشة

١٣٩ - أعرب عن رأي مفاده أن اللجنة هي هيئة حكومية دولية هامة وأنها الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالبرنامج والتنسيق. وأشار إلى أن اللجنة لا عوض عنها وينبغي تعزيزها. وأعرب عن رأي مفاده أن تحسين أساليب العمل ينبغي أن يركز على المجالات التي يوجد فيها متسع للتحسين وألا يؤدي إلى إضعاف المركز الفريد للجنة. وتم التأكيد على ولاية اللجنة المسندة إليها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

١٤٠ - وأشار إلى أن هذا البند ما زال مدرجا في جدول أعمال اللجنة منذ دورتها الثامنة والثلاثين، مما يدل على عجز اللجنة عن التوصل إلى اتفاق بشأنه؛ وأن هذا البند ينبغي ألا يبقى مدرجا في جدول الأعمال إلى ما لا نهاية. وأشار أيضا إلى أنه بالرغم من صعوبة البند، فإن اللجنة كادت تصل إلى توافق في الآراء بشأنه في دورتها السادسة والأربعين.

١٤١ - وأعرب عن رأي مفاده أن إدخال أي تحسينات على أساليب عمل اللجنة ينبغي أن يجري في السياق الشامل لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يتمثل الهدف من تحسين أساليب عمل وإجراءات اللجنة في زيادة فعاليتها، وينبغي توجيه جميع الجهود نحو بلوغ هذا الهدف. وينبغي أولا تحديد المشاكل ثم تقديم مقترحات محددة كي تتمكن اللجنة من إحراز تقدم. وينبغي إجراء مشاورات "غير رسمية جانبية" تتسم بالصراحة والانفتاح كي يتم التوصل إلى فهم أفضل لمختلف النهج الرامية إلى تحسين أساليب العمل. وشملت اقتراحات تحسين أساليب العمل تقصير أمد الدورات، ورفع مستوى تمثيل الأمانة العامة، والتقييد بقاعدة

الأسابيع الستة لإصدار الوثائق. وأشار إلى أن تبسيط أساليب العمل ليس مطابقا في معناه لتحسين أساليب العمل.

١٤٢ - ولوحظ أنه نظرا لما وضح من رسوخ في المواقف المختلفة، فإن تقديم مقترحات جديدة قد يكون مفيدا في تحريك المناقشة بشأن البند بدلا من التركيز على الصيغ وال فقرات الحالية. كما لوحظ أن العمل الذي قامت به اللجنة بالفعل بشأن البند ينبغي ألا يُرفض لأن هناك اقتراحات مفيدة عديدة نتجت من الدورات السابقة. ومن المهم أن تستفيد اللجنة مما سبق إنجازه وألا تتجاهل ما حدث في الماضي.

١٤٣ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة ألا تكرر عمل الهيئات الأخرى. وينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل واختلاف في مناط التركيز بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة. وتم التأكيد على أهمية تعاون اللجنة مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأشار إلى أن تقديم الوثائق في وقت مبكر ينبغي أن يكون أحد مجالات التحسين الملموسة.

١٤٤ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إجراء مفاوضات "غير رسمية جانبية" بشأن هذا الموضوع، في جو تسوده المرونة وتقبل الحلول التوفيقية، لكفالة التوصل إلى نتيجة في الدورة السابعة والأربعين للجنة.

١٤٥ - وشرعت اللجنة في عملية مفتوحة من المشاورات غير الرسمية بالإضافة إلى المناقشات "غير الرسمية الجانبية"، بما في ذلك عقد عدة جلسات للتبادل الحر للأفكار حيث تبادلت الوفود الأفكار والاقتراحات بغية التوصل إلى مقترحات محددة لتحسين أساليب عمل اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٦ - أكدت اللجنة من جديد دورها بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فيما يتعلق بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، وقررت أن تضطلع، وفقا لولايتها^(٢) واختصاصاتها^(٣) والنظامين الأساسيين والإداري لتخطيط

(٢) انظر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢٠ (د-٣٤) و ١١٧١ (د-٤١) و ٢٠٠٨ (د-٦٠)، وقراري الجمعية العامة ٩٣/٣١ و ٢٦٩/٥٨ ومقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢.

(٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، المرفق.

البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم^(٤)، بإجراء تحسينات في أساليب عملها بغية تعزيز فعاليتها.

١٤٧ - وقررت اللجنة تنفيذ التدابير الواردة أدناه من أجل تعزيز دورها ومواصلة تحسين فعاليتها وكفاءتها وتحسين أساليب عملها وإجراءاتها.

١٤٨ - وقررت اللجنة تخصيص اليوم الأول من دورتها لتقديم إحاطات إعلامية للوفود الأعضاء والمراقبين بشأن ولاية اللجنة والقرارات ذات الصلة، وبرنامج العمل، والوثائق، والمسائل الأخرى التي ستتناولها اللجنة. وينبغي أن تتضمن الإحاطة المسائل التي تتصل اتصالاً وثيقاً بمجدول أعمال الدورة.

١٤٩ - وأشارت اللجنة إلى أهمية الفقرة ٩ من الجزء ثالثاً من قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٩، التي قررت فيها الجمعية إيلاء الأولوية لإصدار الوثائق المتعلقة بمسائل التخطيط والميزانية والإدارة، التي يلزم أن تنظر فيها الجمعية العامة عاجلاً.

١٥٠ - وأكدت اللجنة ضرورة مواصلة تحسين الاستجابة والمساءلة في العمليات التي تجري داخل الأمانة العامة وكفالة إصدار جميع الوثائق ذات الصلة في مواعيدها وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة، وذلك لضمان نظر اللجنة على الوجه السليم فيما يتصل بالوفاء بولايتها. وكررت اللجنة أيضاً التأكيد على وجوب أن تكفل الأمانة العامة جودة الترجمة التحريرية إلى جميع اللغات الرسمية الست ومعاملة هذه اللغات على قدم المساواة.

١٥١ - وقررت اللجنة أنه ينبغي، لدى إعداد تقريرها، أن تُقدم المدخلات الخاصة بالجزء المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات، قدر الإمكان، قبل موعد نهائي تقررته اللجنة. وينبغي أن يكون هذا الموعد النهائي معقولاً وأن يتيح للأعضاء دراسة الردود الواردة من الأمانة العامة. وينبغي تعميم مشاريع التقارير قبل إجراء المشاورات غير الرسمية بفترة لا تقل عن ٢٤ ساعة.

١٥٢ - وقررت اللجنة تخصيص جلسة أو جلستين من دورتها لإجراء مناقشة، بمشاركة على مستوى رفيع، بشأن مسألة محددة في برنامج عملها تتعلق بالتنسيق.

١٥٣ - وأقرت اللجنة بضرورة تعزيز حوارها بشأن مسائل التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

(٤) الوثيقة ST/SGB/2000/8 المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

١٥٤ - وقررت اللجنة مناقشة البرامج ذات الصلة على نحو متسلسل، قدر الإمكان، وذلك بغية زيادة الاتساق وتكوين منظور شامل للبرامج التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٥٥ - وأكدت اللجنة من جديد أهمية قيام الأمانة العامة بتنفيذ توصياتها، على النحو الذي تعتمده الجمعية العامة.

١٥٦ - ومع تأكيد اللجنة لأهمية الجلسات الرسمية، قررت تخصيص مزيد من الوقت للمشاورات غير الرسمية وشجعت على حضور أعضاء رفيعي المستوى من الأمانة العامة لهذه الجلسات غير الرسمية بغية التأكيد بقدر أكبر على الحوار مع الأمانة العامة والحصول على إيضاحات منها. كما أكدت اللجنة القيمة التي تضيفها المشاورات "غير الرسمية الجانبية" بوصفها وسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء.

١٥٧ - وقررت اللجنة أن تنظر في تقارير التقييم المتعمق والمواضيعي، بالإضافة إلى التقرير المتعلق بتعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات، في سنوات الميزانية، دون الإخلال بنظرها في تقارير التقييم في غير سنوات الميزانية، بناء على طلبها أو طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع مراعاة القاعدة ١٠٧-٢ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(٥).

١٥٨ - ودعت اللجنة إلى تحديد موعد مناسب لانعقاد كل دورة من الدورات التنظيمية بحيث تنعقد قبل بداية الدورة الموضوعية بمدة لا تقل عن ستة أسابيع، وينبغي أن ينتخب خلالها مكتب الدورة المقبلة. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على تقديم الترشيحات لعضوية المكتب في الوقت المناسب، لتيسير تشكيله في وقت مبكر.

١٥٩ - وقررت اللجنة أن تقوم، في دورتها التنظيمية، بإعداد مشروع برنامج العمل لدورتها السنوية، آخذة في الحسبان جدول الأعمال المشروح وحالة إعداد الوثائق. وينبغي أن يعين برنامج العمل أيضا المسألة المحددة التي اختيرت للمناقشة التي ستم بمشاركة على مستوى رفيع (انظر الفقرة ١٥٢ أعلاه).

(٥) المرجع نفسه.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة

١٦٠ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تعرض اللجنة على المجلس وعلى الجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين، مشفوعاً بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

١٦١ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في مقرره ١٦٣/١٩٨٣ أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل اتخاذ أي مقررات، إلى أي طلب يتعلق بوثائق تتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في موعدها وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يرجح فيها حدوث ازدواج في إصدار الوثائق و/أو التي قد تتاح فيها فرص لإدماج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، وذلك بغية ترشيد الوثائق.

١٦٢ - وفي الجلسة الثالثة عشرة، المعقودة في ٢ تموز/يوليه، أدلى أمين اللجنة ببيان إيضاحي بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة.

١٦٣ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة. وقد أُعد على أساس السند التشريعي الحالي، وسيجري إكماله في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - المسائل البرنامجية:

(أ) تخطيط البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني، الخطة البرنامجية لفترة السنتين (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥ و ٢٣٥/٦١)

(ب) أداء البرامج؛

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(ج) التقييم.

التقييم المتعمق

الوثائق

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (المهام السياسية الخاصة) الذي تولت إدارة الشؤون السياسية قيادته وقامت إدارة عمليات حفظ السلام بإدارته. (قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠ و E/AC.51/2007/L.4/Add.4)

الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات

الوثائق

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي للصلات بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية" (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨
(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الخطوات المتخذة من أجل زيادة فعالية تنشيط المجموعات وتعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و E/AC.51/2007/L.4/Add.7، الفقرة ٢٠)

- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.
- ٤ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) تخطيط البرامج؛
 - (ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩؛
 - (ج) التقييم.
- ٥ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٦ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٧ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والأربعين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين

الشؤون السياسية	A/62/6 (Sect.3)
عمليات حفظ السلام	A/62/6 (Sect.5)
الشؤون القانونية	A/62/6 (Sect.8)
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/62/6 (Sect.9)
التجارة والتنمية	Corr.1 و A/62/6 (Sect.12)
البيئة	A/62/6 (Sect.14)
المستوطنات البشرية	A/62/6 (Sect.15)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/62/6 (Sect.17)
خدمات الإدارة والدعم	A/62/6 (Sect.28A) Corr.1 و Sect.28B و Corr.1 و Sect.28C
الرقابة الداخلية	Corr.1 و A/62/6 (Sect.29)
* * *	
الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	A/61/6/Rev.1
تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٤)	A/62/69
تقرير الأمين العام الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨)	Corr.1 و A/62/80 و 2
تقرير الأمين العام عن الخبرة المكتسبة في عملية التخطيط والميزنة (قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨)	A/62/81

- E/2007/69
تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))
- Corr.1 و E/AC.51/2007/1
جدول الأعمال المؤقت المشروح للجنة البرنامج والتنسيق
- Add.1-4 و E/AC.51/2007/2
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٢٠٠٧/٦٠)
- Add.3/Corr.1 و
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: المهام السياسية الخاصة
- E/AC.51/2007/3
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٠٠٩/٢٧٥)
- E/AC.51/2007/4
تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٠٠٧/٦٠)
- Rev.1 و E/AC.51/2007/L.1
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق
- E/AC.51/2007/L.2
مذكرة من الأمانة العامة تتضمن قائمة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٠٠٩/٢٦٧)
- E/AC.51/2007/L.3
مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثامنة والأربعين للجنة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))
- Add.1-8 و E/AC.51/2007/L.4
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والأربعين
- E/AC.51/2007/INF.1
قائمة الوفود

